

إفتتاحية

عبد الله البلغيتي العلوي

رئيس التحرير

الإجتماعي بشأن أنماط الحكم وطرق تصريف السلطة وممارسة السيادة. ذلك أنه بقدر ما تتهاوى أسس التعاقد المجتمعي وتنحل قواعد التوافق السياسي، بقدرما يتضائل مجال الممارسة السياسية المدنية، وتستعير حرائق العنف والعنف المضاد المهددين لوحدة الكيان والمصير ويتم النكوص للممارسات الهمجية وسيادة قانون الغاب.

من هذا المنطلق يتجاوز التأمل الفلسفي في مجال الكينونة حدود النظر في مسألة الوجود العام، ليشمل مجال التساؤل حول مصير الشعوب والأمم في إطار الصيرورة التاريخية الكونية، ومدى استطاعة تلك الشعوب والأمم تحقيق انصهار هويتها الجوهرية وفق متطلبات الارتقاء بالنوع الانساني لما هو أفضل ومدى قدرتها على استلهام القيم الحضارية المثلى. وفي هذا الصدد لا يمثل النظر الفلسفي في مقومات الكيان المغربي ترفاً فكرياً. بقدر ما يطرح نفسه بإلحاح سعياً لبحث المحددات الانطولوجية لهذا الكيان. وإعادة صياغة مقوماته الأخلاقية، وتحقيق شروط قيام معرفة ثاقبة ومستمرة بمقومات الهوية الوطنية ومدى استطاعتها تجاوز ذاتها وتمكنها من الاسهام في إغناء الروح الكونية.

وهكذا وعلاقة بما سبق، تشكل موضوعية الدولة والمجتمع حجر الزاوية في مقارنة طبيعية الكيان، المغربي وسبل تجنب الأخطار التي تهدده بتجاوز عوائق التأخر التاريخي والانحصار الحضاري. إن التراكمات التي حققها، المغرب على مستوى بناء أجهزة الدولة العصرية وتقوية مناعة السيادة الوطنية، لاتمثل بتاتا نهاية المسير بقدرما تستوجب تحقيق التوافق التاريخي بين مجموع مكونات الأمة المغربية. وذلك في أفق وضع الأسس المتينة التي من شأنها أن تعبئ مجموع الطاقات وتمكن من استنارة مجموع الممارسات الاجتماعية

تتخذ موضوع «الدولة والمجتمع» إضافة لأهميتها النظرية والعملية بعدا شموليا يطال مجموع مناحي الحياة الإنسانية، وذلك لكونها تؤسس لعلاقة جوهرية تنتظم وفقها علاقة الفرد بالمجتمع ضمن مجموع مؤسسات تنصهر جميعها في إطار منظومة جهاز الدولة ووفقا لأهدافه الظاهرة منها والخفية، كما تتحدد طبيعة هذه المؤسسات طبقا لنوعية الأهداف التي ترومها الدولة والنمط الذي يميزها مقارنة مع أنماط أخرى تتحدد وفقها نماذج الدول وأشكال تصريف السلطة.

وبقدرما تتعدد مجالات الحقول المعرفية التي تتخذ كموضوع لدراساتها هذه الظاهرة الإنسانية، سواء تعلق الأمر بمجال التاريخ أو مجالات العلوم الإنسانية الأخرى، بقدر ما تتخذ المقاربة الفلسفية لمسألة الدولة أهمية خاصة، وذلك باعتبارها تتجاوز حدود الوصف والتحليل وتسعى لبحث الغايات القصوى التي يسعى النوع الإنساني بلوغها مما يسمح بتحقيق حسن العيش المشترك في قيام المجتمع الفاضل وسيادة الدولة العادلة.

وإن من شأن الجانب العملي لهذه المسألة، أن يساعد على فهم التداعيات الدرامية التي تشهدها بعض بلدان المنطقة المغاربية والعربية على وجه العموم، هذه التداعيات التي تمثلت بالأساس في السعي لكبح طموح شعوب المنطقة للإنعتاق من ربق الاستبداد ورفض واقع احتكار الثروة ومصادرة الحقوق المدنية. إن مثل هذه التداعيات الخطيرة لتقدم الدليل القاطع على فداحة الثمن الباهض الذي ينجم عن معاكسة منطق التاريخ والتذكر لروح العصور الحديثة. من هنا تمثل علاقة الدولة بالمجتمع من جهة وعلاقتها بالفرد من جهة ثانية، الوجه البارز لتخلف بلدان وشعوب المنطقة العربية عن مكتسبات الحداثة السياسية وفضائل التعاقد

وما زالوا يتركون بصمات لا تمحى في مسار الفكر المغربي. من هنا تبرز بعض الإعلام كمحمد بن الحسين الحجوي وابن الحسن الوزاني وعلال الفاسي و عبد الكبير الخطابي وعبد الله العروي ومحمد عابد الجابري وعزيز بلال وغيرهم. إن المشاريع الإصلاحية والفكرية التي جسدها هؤلاء الرواد لها حاجة إلى التأهيل والإشاعة، خصوصا في ظرفية سماتها الأساسية تعثر الممارسة السياسية بإعطاب النزعات الشعبية، وتراجع أدوار المثقفين وتصلب أشكال التقليد الرفضية لروح الإبداع والمنافية لقيم العقل.

إن مهمة إصلاح الدولة، إذ تظل مرتبطة بالإصلاح المجتمعي الكلي وتحقيق شروط النهضة الثقافية الشمولية، لتمثل المدخل الأساس لإنجاح الأوراش الإصلاحية الكبرى على مستوى ترشيد الحكامة السياسية وتحديث البنيات الاقتصادية وتأهيل منظومة التربية ومؤسسات نشر المعرفة، وبذلك تتاح إمكانات انبثاق روح المواطنة وتنامي الوعي المدني؛ وهذه كلها دعائم لا مناص منها لقيام المجتمع العصري وانبثاق الروح الفردية المتصالحة مع ذاتها والمنسجمة مع محيطها القومي والكوني.

بالمثل المتسامية التي تصبو دوما لتحقيق قيم الخير والجمال والعدل.

إن عملية الإصلاح المجتمعي ستظل تراوح مكانها، ما دامت لم تنخرط كلية في صيرورة التحديث السياسي بإقرار السيادة الشعبية وتحقيق الحرية الكاملة، وما دامت كذلك عاجزة عن تحقيق الثورة الثقافية الشاملة باستثمار مدخرات العقل الإنساني لمقاربة العالم الطبيعي وترشيد مناهي ومجالات الحياة الاجتماعية.

لقد مثل مشروع الإصلاح المجتمعي موضوعا مركزيا انشغل به الفكر المغربي الحديث والمعاصر بمختلف مكوناته السياسية والتاريخية والفلسفية والثقافية وذلك استجابة لمتطلبات النهضة ومقتضيات تحقيق التقدم ولوج عصر الحداثة.

لقد انشغل إعلام الفكر المغربي منذ القرن 19 وإلى حدود اليوم بهاجس تجاوز وضعية التخلف التاريخي وتحقيق القطيعة مع ترسبات الماضي وأغلال التقليد التي مازالت آثارها تشكل عائقا أمام انبعاث الأمة المغربية.

وهكذا وعلى سبيل المثال لا الحصر تطرح ضرورة الإشارة إلى أقطاب الفكر الإصلاحي في عهد الحماية وما قبلها في مجالات الفكر والسياسة الذين تركوا

